

قرار رقم دإط - ٦/١٠ بتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩.

الطلب من إسرائيل الوقف الفوري والكامل لأعمال البناء في مستوطنة جبل أبو غنيم، والطلب من الدول الأعضاء وقف المساعدة والدعم للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس؛

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد مجدداً القرارات المتخذة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، وهي القرارات دإط - ٢/١٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، ودإط - ٣/١٠ المؤرخ ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٧، ودإط - ٤/١٠ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ودإط - ٥/١٠ المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨،

وتصميماً منها على تدعيم المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي وكافة صكوك القانون الدولي الأخرى وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ تؤكد من جديد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من جميع جوانبها،

وإذ تدرك أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم تعر اهتماماً للطلبات الواردة في قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وأنها مستمرة في القيام بأعمال غير قانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة أنشطة الاستيطان، بما في ذلك بناء المستوطنة الإسرائيلية الجديدة في جبل أبو غنيم، وبناء مستوطنات جديدة أخرى وتوسيع المستوطنات القائمة، وبناء طرق التفتافية، ومصادرة الأراضي،

وإذ تؤكد من جديد أن جميع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة أنشطة الاستيطان، والنتائج العملية المترتبة عليها، إنما هي انتهاك للقانون الدولي ولا يمكن الاعتراف بها مهما مر عليها من وقت، وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة سويسرا، بصفتها الوديع لاتفاقيات جنيف الأربع^١ وللجنة الدولية للصليب الأحمر، نظراً لجهودهما الرامية إلى صون سلامة هذه الاتفاقيات،

وإذ يزداد قلقها إزاء الانتهاكات المستمرة التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩^٢،

وإذ تدرك الأخطار الجسيمة الناشئة عن استمرار الانتهاكات والمخالفات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة والمسؤوليات الناجمة عنها،

* المصدر: جانيت ساروفيم، معدة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي. المجلد السادس: ١٩٩٩-٢٠٠٤.

(بيروت، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧)، ٣-٥.

^١ الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الأعداد ٩٧٠ - ٩٧٣.

^٢ المصدر نفسه، العدد ٩٧٣.

وإذ تترقب الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقيات جنيف الأربع، باعتبارها فرصة لتجديد العزم على زيادة تعزيز القانون الإنساني الدولي وإعادة تأكيد التزامات الأطراف المتعاقدة السامية باحترام الاتفاقيات وضمن احترامها في كل الظروف وفقاً للمادة المشتركة ١،
وإذ تحيط علماً بالإجراء الذي اتخذته حكومة سويسرا بتنظيم اجتماع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بحضور لجنة الصليب الأحمر الدولية، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٨ والذي كان يهدف إلى استكشاف السبل للمساهمة في التطبيق الفعال لاتفاقية جنيف الرابعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإذ تعرب عن خيبة أملها لأن الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقية استمرت دون هوادة على الرغم من ذلك الإجراء،

وإذ تحيط علماً أيضاً باجتماع خبراء الأطراف المتعاقدة السامية، الذي عقد في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بدعوة من حكومة سويسرا، بصفتها الوديع للاتفاقية، بشأن المشاكل العامة المتعلقة بالاتفاقية، وبخاصة في الأراضي المحتلة، وكذلك بتقرير الرئيس عن أعمال ذلك الاجتماع،

وإذ تشعر بقلق بالغ إزاء تعليق حكومة إسرائيل، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، تنفيذ مذكرة واي ريفر الموقعة في البيت الأبيض في واشنطن العاصمة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بما في ذلك المفاوضات حول التسوية النهائية، التي ينبغي اختتامها قبل ٤ أيار/مايو ١٩٩٩،

وإذ هي عاقدة العزم على المثابرة في العمل على تحقيق امتثال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأحكام القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة،

وإذ تدرك أنها ينبغي في ظل هذه الظروف أن تواصل النظر في الحالة بغرض تقديم توصيات مناسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٧٧ ألف (د - ٥) المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠،

١- تعيد تأكيد إدانتها لعدم امتثال حكومة إسرائيل لأحكام القرارات دإط - ٢/١٠ ودإط - ٣/١٠ ودإط - ٤/١٠ - ٥/١٠؛

٢- تعرب عن بالغ قلقها إزاء اعتماد الكنيست للقانون المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والتشريع المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وتؤكد من جديد أن جميع التدابير والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التي تغير أو تحاول تغيير الطابع والمركز القانوني والتكوين الديموغرافي للقدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، لاغية وباطلة كلها وليست لها أية صلاحية على الإطلاق؛

٣- تؤكد من جديد، بأقوى العبارات، جميع الطلبات الموجهة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في القرارات المذكورة أعلاه الصادرة عن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، بما في ذلك الوقف الفوري والكامل لأعمال البناء في مستوطنة جبل أبو غنيم ولكل أنشطة الاستيطان الإسرائيلي الأخرى، وكذلك لكل التدابير والأعمال غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة؛ والقبول ببرنامج اتفاقية جنيف الرابعة بحكم القانون وامتثال قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ ووقف جميع الأعمال المتخذة بشكل غير قانوني ضد المقدسة الفلسطينيين وعكس مسارها؛ وتقديم معلومات عن السلع التي تنتج أو تصنع في المستوطنات؛

- ٤- تؤكد من جديد أيضاً توصياتها السابقة إلى الدول الأعضاء بوقف جميع أشكال المساعدة والدعم للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وخاصة أنشطة الاستيطان، وأن تعمل بنشاط على تثبيط الأنشطة التي تسهم بشكل مباشر في أي أعمال بناء أو تطوير في تلك المستوطنات؛
- ٥- تؤكد أنه على الرغم من التدهور الفعلي في عملية السلام في الشرق الأوسط نتيجة لعدم التزام حكومة إسرائيل بالاتفاقات القائمة، ينبغي زيادة الجهود لوضع عملية السلام مرة أخرى في مسارها الصحيح ومواصلة العملية نحو تحقيق سلام دائم وشامل وعادل في المنطقة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)؛
- ٦- تكرر من جديد توصيتها للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بأن تعقد مؤتمراً بشأن تدابير إنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وضمان احترام الاتفاقية وفقاً لأحكام المادة المشتركة ١، وتوصي أيضاً بأن تعقد الأطراف المتعاقدة السامية المؤتمر المذكور يوم ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٩ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛
- ٧- تدعو حكومة سويسرا، بصفتها الوديع لاتفاقية جنيف، إلى اتخاذ الخطوات التحضيرية اللازمة قبل المؤتمر؛
- ٨- تطلب إلى الأمين العام إتاحة المرافق اللازمة لتمكين الأطراف المتعاقدة السامية من عقد المؤتمر؛
- ٩- تعرب عن ثقتها بأن فلسطين ستشارك في المؤتمر المذكور، باعتبارها طرفاً معنياً مباشرة؛
- ١٠- تقرر رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتاً، والإذن لرئيس أحدث جمعية عامة باستئناف جلساتها بناء على طلب من الدول الأعضاء.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx